

ملف المناصرة

هدى عبد المنعم

Hoda Abdel-Moneim

قيد الحبس الاحتياطي مصر

هدى عبد المنعم محامية مصرية متقاعدة في مجال حقوق الإنسان، وأم، وعضو سابق في المجلس القومي لحقوق الإنسان. اعتُقلت عام 2018، واحتُجزت احتياطيًا فترة مطوّلة، وصدر بحقها حكم من محكمة طوارئ، ثم أُعيد احتجازها بعد أن أنهت مدة حكمها كاملة. وهي تُحاكم الآن في قضيتين أخريين أمام دائرة إرهاب.

هيومينا.

أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

رقم الملف HM-EG-2026-003

01

القضية في دقيقة

هدى عبد المنعم محامية مصرية متقاعدة في مجال حقوق الإنسان، وأم، وعضو سابق في المجلس القومي لحقوق الإنسان. اعتُقلت عام 2018، واحتُجزت احتياطيًا فترة مطوّلة، وصدر بحقها حكم من محكمة طوارئ، ثم أُعيد احتجازها بعد أن أنهت مدة حكمها كاملة. وهي تُحاكم الآن في قضيتين أخريين أمام دائرة إرهاب.

الحالة	**قيد الحبس الاحتياطي**
تاريخ القبض	**31 أكتوبر/تشرين الأول 2023**
الدولة	**مصر**
الحكم	**السجن خمس سنوات، وتجميد الأصول، والمنع من السفر، والمراقبة الشرطية لمدة خمس سنوات. أنهت مدة العقوبة في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وأُعيد احتجازها فورًا بتهم شبه مطابقة.**
التهم	**الانضمام إلى منظمة إرهابية** **التحريض على الإضرار بالاقتصاد الوطني**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 الإفراج عن هدى عبد المنعم فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري لهدى عبد المنعم والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار هدى عبد المنعم.

06 الإفراج عن هدى عبد المنعم لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى هدى عبد المنعم وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

08 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على هدى عبد المنعم وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

09 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

10 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

11 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لـهدى عبد المنعم.

12 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

13 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/hoda-abdel-moneim/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
الاحتجاز التعسفي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9
التجميد التعسفي للأصول	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13
الحرمان من الزيارة العائلية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58
الحرمان من الرعاية الطبية	قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27
الإخفاء القسري	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16
ظروف احتجاز لاإنسانية	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10 قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
الحبس الاحتياطي المطوّل	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)
المنع التعسفي من السفر	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12
المحاكمة أمام قضاء استثنائي	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14
المحاكمة غير العادلة	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

2014

فرض منع من السفر

فرض منع من السفر

بعد مشاركتها في مؤتمر دولي تحدثت فيه علنًا عن الإخفاء القسري في مصر، فُرض على هدى منع من السفر وتلقت تهديدات عبر الإنترنت.

نوفمبر/تشرين الثاني 2018

منع الزيارة العائلية

منع أسرتها ومحاميها من زيارتها مرارًا

منذ اعتقالها، تواجه أسرة عبد المنعم ومحاموها قيودًا وقرارات متكررة بمنع الزيارة.

1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

اعتقال

اعتقالها في مداهمة قبل الفجر

داهمت قوات أمن الدولة منزل عبد المنعم دون مذكرة، وعاثت فيه تفتيشًا ساعات، ثم عصبت عينيها واقتادتها إلى مكان مجهول. وأُخفيت قسرًا 21 يومًا.

1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

بدء الإخفاء القسري

إخفاؤها قسرًا 21 يومًا

أُخضعت للإخفاء القسري 21 يومًا، حُرمت خلالها من التواصل مع محاميها أو أسرتها.

22 نوفمبر/تشرين الثاني 2018

الظهور في الاحتجاز
مثولها أمام النيابة
بعد نحو ثلاثة أسابيع من الإخفاء القسري، مثلت عبد المنعم أمام نيابة أمن الدولة على ذمة القضية رقم 1552 لسنة 2018 (أمن دولة طوارئ) في حالة إنهاك شديد، وظلت محرومة من التواصل مع محامٍ ومع أسرتها.

31 يناير/كانون الثاني 2019

الظهور في الاحتجاز
نقلها إلى سجن القناطر
بعد ثلاثة أشهر في أماكن مجهولة، نُقلت هدى إلى سجن القناطر، حيث احتُجزت في عزلة شبه تامة 23 ساعة يوميًا.

5 مارس/آذار 2023

إدانة
محكمة طوارئ تقضي بسجنها 5 سنوات
قضت محكمة أمن دولة طوارئ بسجنها خمس سنوات بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية، وبرّأتها من تهم التمويل. كما أُدرجت على قائمة الإرهاب.

31 أكتوبر/تشرين الأول 2023

إعادة اعتقال
انتهاء العقوبة وإعادة احتجازها فورًا
في يوم انتهاء عقوبتها بالسجن خمس سنوات، أُعيد احتجاز عبد المنعم على ذمة القضية رقم 730 لسنة 2020 بتهم شبه مطابقة.

31 أكتوبر/تشرين الأول 2023

توجيه اتهام
التحقيق معها في القضية 730 لسنة 2020 بالاتهامات نفسها
حققت النيابة معها في القضية 730 لسنة 2020 بالاتهامات نفسها الواردة في قضيتها الأولى.

نوفمبر/تشرين الثاني 2023

منع الرعاية الطبية
عدم تنفيذ أمر نقلها للعلاج
لم تنفذ إدارة السجن أمرًا من النيابة العامة بنقل عبد المنعم إلى مستشفى السجن رغم تدهور صحتها.

2024

منع الرعاية الطبية
تدهور حاد في صحتها
تدهورت صحتها تدهورًا خطيرًا في الاحتجاز، ولا تتلقى رعاية طبية ملائمة.

نوفمبر/تشرين الثاني 2024

توجيه اتهام
التحقيق معها في قضية أخرى هي 800 لسنة 2019
حققت النيابة معها في قضية أخرى هي القضية 800 لسنة 2019 بالاتهامات نفسها.

11 ديسمبر/كانون الأول 2024

إحالة للمحاكمة
إحالة القضية 800 لسنة 2019 إلى المحاكمة
أُحيلت القضية رقم 800 لسنة 2019، المتهمة فيها، إلى المحاكمة.

13 أغسطس/آب 2025

تقديم بلاغ
شكوى من الأسرة إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان
قدّمت الأسرة أيضًا شكوى إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان بتاريخ 13 أغسطس/آب 2025.

23 أغسطس/آب 2025

طارئ صحي
إصابتها بأزمة قلبية في الاحتجاز
أُصيبت بأزمة قلبية في الاحتجاز، ولم تُبلَّغ أسرتها ومحاميها في حينه.

30 أغسطس/آب 2025

طارئ صحي
إصابتها بأزمة قلبية ثانية في الاحتجاز
أُصيبت بأزمة قلبية ثانية في الاحتجاز بعد أسبوع من الأولى.

11 فبراير/شباط 2026

جلسة محاكمة
أولى الجلسات في القضية رقم 800/2019
مثلت عبد المنعم أمام الدائرة الثانية إرهاب بمحكمة جنايات بدر، وأبلغت القاضي بأنها طريحة الفراش منذ خمسة عشر يومًا، وطلبت إعفاءها من النقل إلى الجلسات المقبلة. وأُجّلت القضية إلى 10 مايو/أيار.

10 مايو/أيار 2026

جلسة محاكمة
جلسة في القضية رقم 800 لسنة 2019
كانت جلسة مقررة في هذا التاريخ أمام الدائرة الثانية إرهاب في بدر، ولا تُعرف نتيجتها.

14 سبتمبر/أيلول 2026

جلسة محاكمة
تأجيل محاكمتها في القضية 730 لسنة 2020 إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
في القضية 730 لسنة 2020، أجّلت الدائرة الثانية إرهاب محاكمتها إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2026 لفض الأحراز.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

بنت هدى عبد المنعم مسيرتها المهنية على مبدأ أن لكل إنسان الحق في التمثيل القانوني. وعلى مدى عقود من الممارسة، دافعت عن ضحايا الانتهاكات، وقدّمت المساعدة القانونية بصرف النظر عن الانتماء السياسي، وعملت على صون سيادة القانون في الفضاء المدني المصري الذي يضيق باطراد.

شغلت مواقع مرموقة في الوسط القانوني: عضوية نقابة المحامين المصرية، ومقعدًا في المجلس القومي لحقوق الإنسان، ودورًا استشاريًا في التنسيقية المصرية للحقوق والحريات. واستند عملها إلى القانون المصري والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتولّت قضايا رآها غيرها شديدة الخطورة أو الحساسية السياسية.

وخلال انتفاضة يناير/كانون الثاني 2011، أصبحت عبد المنعم وجهًا بارزًا في الاحتجاجات. فقادت مسيرات نسائية إلى ميدان التحرير وبقيت في الميدان ثمانية عشر يومًا، مطالبةً بالإصلاح الديمقراطي واحترام الحريات الأساسية. وسيُستشهد لاحقًا بمشاركتها في تلك اللحظة التاريخية دليلًا ضدها.

وبحلول 2018، كانت صحتها قد تدهورت إلى حد اعتزالها الممارسة القانونية الفعلية. فلم تعد تتولى قضايا. وكانت في منزلها عندما وصلت قوات الأمن للقبض عليها.

القبض والإخفاء القسري

في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، داهمت قوات الأمن الوطني منزل عبد المنعم في الساعات الأولى من الصباح. ولم يُبرَز أي أمر قضائي. وعُصبت عيناها واقتيدت إلى مكان مجهول. وطوال نحو ثلاثة أسابيع، لم تتلقَّ أسرتها أي معلومات عن مكانها أو وضعها القانوني.

وتُعد هذه الفترة إخفاءً قسريًا بموجب القانون الدولي. وعُرضت في نهاية المطاف على النيابة وأُدرجت رسميًا في القضية رقم 1552 لسنة 2018، وهي قضية أمن دولة طوارئ. وشملت التهم الموجهة إليها الانضمام إلى منظمة إرهابية والتحريض على الإضرار بالاقتصاد الوطني.

الحبس الاحتياطي المطوّل والحكم أمام محكمة الطوارئ

بقيت عبد المنعم رهن الحبس الاحتياطي أكثر من أربع سنوات. وفي 5 مارس/آذار 2023، حكمت عليها محكمة أمن الدولة طوارئ بالسجن خمس سنوات بتهمة الانضمام إلى جماعة إرهابية. وبُرّئت من التهم المتعلقة بالتمويل.

وتعمل محاكم أمن الدولة طوارئ بموجب قانون الطوارئ المصري. ولا يحق للمتهمين الذين يُحاكمون أمامها الطعن في أحكامها. واستندت الإجراءات في قضية عبد المنعم إلى اتهامات مبهمة، ولم توفر أيًا من الضمانات التي تقتضيها المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وإضافة إلى السجن، أدرجتها المحكمة على «قوائم الإرهاب» في مصر، ما أدى تلقائيًا إلى تجميد أصولها ومنعها من السفر وإخضاعها للمراقبة الشرطية لمدة خمس سنوات تبدأ بعد الإفراج عنها. وأنهت مدة عقوبتها البالغة خمس سنوات في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

إعادة الاحتجاز والمحاكمة مرتين على الفعل نفسه

في يوم انتهاء عقوبتها، لم يُفرج عن عبد المنعم. بل أُعيد احتجازها فورًا على ذمة القضية رقم 730 لسنة 2020. وجاءت التهم شبه مطابقة لتلك التي قضت بسببها خمس سنوات: الانضمام إلى منظمة إرهابية غير مسماة.

وأُدرجت لاحقًا في قضية ثانية قيد النظر، رقم 800 لسنة 2019، أُحيلت إلى المحاكمة في ديسمبر/كانون الأول 2024. وتواجه الآن الملاحقة في قضيتين منفصلتين تقومان على الادعاءات الأساسية نفسها، وهي ممارسة تُعرف في مصر باسم «تدوير» القضايا أو «إعادة تدويرها».

وينتهك ذلك مبدأ *عدم جواز المحاكمة على الفعل نفسه مرتين*، أي حظر محاكمة الشخص أو معاقبته مرتين على الجريمة نفسها. وهو مبدأ تكرّسه المادتان 454 و455 من قانون الإجراءات الجنائية المصري ويحميه القانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن ثم فإن استمرار احتجاز عبد المنعم بعد إنهائها عقوبتها تعسفي وغير قانوني.

إجراءات المحاكمة في القضية رقم 800 لسنة 2019

في 11 فبراير/شباط 2026، مثلت عبد المنعم أمام الدائرة الثانية إرهاب بمحكمة جنايات بدر في أولى جلسات القضية رقم 800 لسنة 2019. واحتُجزت هي ومتهمون آخرون خلف حاجز زجاجي. ولم تجرِ المحكمة استجوابًا حقيقيًا.

وأبلغت عبد المنعم القاضي بأنها ظلت طريحة الفراش خمسة عشر يومًا بسبب مرض شديد ولم تكن قادرة على الحركة. وطلبت إعفاءها من النقل إلى الجلسات المقبلة، على أن يمثلها زوجها ومحاميها في غيابها. وأوضحت أن النقل المتكرر من مركز الإصلاح والتأهيل بالعاشر من رمضان إلى مجمع محاكم بدر يسبب لها مشقة جسدية بالغة. وأجّلت المحكمة القضية إلى 10 مايو/أيار 2026.

وتُحاكم أيضًا في القضية رقم 730 لسنة 2020 أمام الدائرة الثانية إرهاب نفسها. وفي 14 سبتمبر/أيلول 2026 أُجّلت تلك المحاكمة إلى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2026.

الحالة الصحية والإهمال الطبي

وتعاني عبد المنعم من تجلط الأوردة العميقة المزمن، وانصمام رئوي، وارتفاع ضغط الدم، والتهاب حاد في المفاصل. وخلال احتجازها، أُصيبت بنوبتين قلبيتين، وفشل كامل في كليتها اليسرى، وارتجاع وعدم استقرار في كليتها اليمنى، وسكتة دماغية.

وأفادت أسرتها مرارًا بأن إدارة السجن تحرمها من الرعاية الطبية الملائمة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أصدرت النيابة العامة أمرًا بنقلها إلى مستشفى السجن. ولم تنفّذ إدارة السجن الأمر. وفي 2024، قدّم زوجها التماسًا يطلب فيه الإفراج عنها لأسباب طبية وقانونية. ولم يتلقَّ أي رد.

والإهمال الطبي في مرافق الاحتجاز المصرية موثق جيدًا، وأسهم في وفيات عديدة كان يمكن تفاديها في الاحتجاز. وبالنظر إلى سن عبد المنعم وخطورة حالتها، يعرّض استمرار سجنها حياتها لخطر جدي وداهم.

استهداف المحامين الحقوقيين

تندرج ملاحقة عبد المنعم ضمن نمط أوسع من الأعمال الانتقامية ضد المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر. فقد أُسيء استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب بصورة منهجية لتجريم العمل القانوني السلمي وإسكات الأصوات المستقلة وتفكيك بنية المساءلة المدنية.

وتوضح المعاملة التي تلقتها، من حبس احتياطي مطوّل، ومحاكمة أمام محكمة استثنائية دون حق الطعن، وإعادة احتجاز بعد إنهاء العقوبة، وحرمان من الرعاية الطبية، وتقييد للزيارات العائلية، الطبيعة متعددة الطبقات للمضايقة القضائية الموجهة إلى من يدافعون عن غيرهم.

انتهاكات القانون الدولي

الانتهاكات في قضية عبد المنعم عديدة وجسيمة. فالقبض عليها دون أمر قضائي وإخفاؤها قسرًا بعد ذلك ينتهكان المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومحاكمتها أمام محكمة طوارئ دون حق الطعن تخرق المادة 14 من المعاهدة نفسها.

وتنتهك إعادة احتجازها بتهم مطابقة في جوهرها بعد قضائها عقوبة كاملة حظر المحاكمة مرتين على الفعل نفسه، وهو مبدأ أساسي من مبادئ العدالة الجنائية يعترف به القانون الدولي والقانون المصري. وقد يرقى حرمانها من الرعاية الطبية الملائمة إلى معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة.

وتكشف هذه الانتهاكات مجتمعةً عن استخدام منظومتي القضاء والاحتجاز في مصر أدواتٍ للانتقام من امرأة كانت «جريمتها» الوحيدة الدفاع عن الآخرين أمام المحاكم والمطالبة علنًا بالإصلاح الديمقراطي.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing to demand the immediate release of Hoda Abdel-Moneim, human rights lawyer; former member of the Egyptian Lawyers Syndicate and the National Council for Human Rights; legal aid consultant, currently detained in Egypt since 31 October 2023, and an end to all reprisals tied to this case.

In brief: Hoda Abdel-Moneim is a retired Egyptian human rights lawyer, mother, and former member of the National Council for Human Rights. Arrested in 2018, she was held in prolonged pretrial detention, sentenced by an emergency court, then re-detained after completing her full term. She is now on trial in two further cases before a terrorism circuit.

I respectfully urge your authorities to:
1. Release Hoda Abdel-Moneim immediately and unconditionally;
2. Drop all charges related to the peaceful exercise of fundamental rights;
3. Ensure unrestricted access to legal counsel, family, and adequate medical care while in detention;
4. Provide Hoda Abdel-Moneim with immediate, independent medical evaluation and the full treatment that condition requires, including transfer to an independent civilian hospital if necessary;
5. Immediately lift the travel ban imposed on Hoda Abdel-Moneim and on any family members affected by the same order;
6. Immediately unfreeze the personal and organisational accounts of Hoda Abdel-Moneim.

I will continue to monitor this case until Hoda Abdel-Moneim is free.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026